



# تربية ومدنيات اليسوعية والأميركية علقتا عضويتهم في رابطة الجامعات

# اليسوعية والأميركية لتنقية التعليم العالي علقتا عضويتهم في رابطة جامعات لبنان

ابراهيم حيدر



دكاش وخوري وبينهما الوزير مروان حمادة أثناء توقيع الاتفاق بين الجامعتين مطلع السنة.

في بيانها الأخير لم تأت رابطة جامعات لبنان على ذكر تعليق الجامعتين اليسوعية والأميركية عضويتهم في الرابطة، فتصرفت في بيانها على أساس أنها تضم 19 جامعة إضافة إلى الجامعة اللبنانية. أبرز ما طلبته الرابطة في بيانها "التشدد في التحقيقات الجارية لتحديد المسؤولين وتطبيق القوانين بحق المخالفين"، متوجهة إلى وسائل الإعلام من أجل "توخي الدقة في نشر الأخبار وعدم توزيع الاتهامات جزافاً، بما يسيء إلى سمعة المؤسسات وكرامة القيمين على التعليم العالي".

تبين لـ"النهار" بعد متابعتها ملف الشهادات المزورة وبيعها، أن جامعة القديس يوسف في بيروت والجامعة الأميركية في بيروت قد علقتا عضويتهم في رابطة جامعات لبنان قبل ثلاثة اشهر، وأبلغتا رئيس الرابطة والأعضاء بالأمر، ليس رفضاً لوجود الرابطة، إنما لإعادة الاعتبار للمعنى الذي تأسست عليه وهو الدفع لتطوير التعليم العالي والحسم في الموقف من المخالفات الأكاديمية والتزوير، ثم المساهمة في تنقية القطاع من الطارئ ومن المؤسسات التي نشأت طفيلياً وتجارياً وتسعى إلى الربح على حساب المعايير الأكاديمية وأساس وجود الجامعات أي البحث العلمي.

جاءت مخالفات ثلاث جامعات أخيراً، وقبلها ثلاث أيضاً منذ 6 اشهر، ناهيك بالكثير من المخالفات والتزوير منذ أكثر من 20 سنة، لتسلط الضوء على الدور الذي تؤديه جامعات لبنان. ومن هذا المدخل حسمت الجامعة اليسوعية برئاسة الأب البروفسور سليم دكاش والجامعة الأميركية برئاسة البروفسور فضل خوري وجهتيهما، أولاً بالتحالف والشراكة الاستراتيجية كمقدمة لاستقطاب جامعات أخرى كالجامعة اللبنانية مثلاً، وثانياً في الهدف الذي تسعى الجامعات لتحقيقه انطلاقاً من تعاون المؤسسات التاريخية لرفع قيمة التعليم العالي في لبنان، ولتكون ذات بعد دولي يدخل عولمة التعليم العالي وقدرته على ان يستقبل طلاباً واساتذة من الاقاصي وان يمنح الشهادات ذات الجودة والقيمة العالية والعالمية، والتي تؤهل من

إلى هذا النظام ببيع الشهادات وتزويرها وهي ممارسات تسمم قطاع التعليم العالي في لبنان، وتضعه في موقف حرج وتؤثر على جودته، فيما تخالف جامعات أخرى نظام الشهادات وتستوردها من الخارج، وأخرى تتلاعب بالبيانات وأعداد الطلاب، وإن كانت الجامعات التاريخية العريقة ثابتة لا يتزحزح موقعها انما خارج النظام الذي يغذي التجارة في التعليم ويترك عاهات ليس من السهل علاجها. لذا لا بد من مواجهة الخلل في المؤسسات التي لا تعتمد الأخلاقيات في التعليم، وتتصرف بمنظور تجاري، وهو ما يضعف أو يهدد النظام الجامعي التاريخي الذي ميّز لبنان في التعليم العالي والاختصاصات والجودة.

التعليم العالي إلى التصرف بشفافية واتخاذ قرارات جريئة، حتى عندما تصل الأمور الى مجلس الوزراء يستحيل الامر ضغطاً لتصويب نظره الى القطاع والحسم في الغاء تراخيص إذا تبين ان المخالفات تورطت بها جامعات من رأس الهرم إلى الموظفين.

أما النقطة الأخرى التي تحتاج إلى متابعة، فتتعلق بالالتزام بالمعايير التي على اساسها يرخص للجامعات، وليس انطلاقاً من التحاوص السياسي والطائفي، إذ أن المخالفات الأكاديمية في بعض الجامعات، ليست إلا جزءاً من بنية "نظام جامعي طفيلي" نشأ بمنظور تجاري واخترق بنية التعليم العالي مكرساً تقاليد ملتبسة عبر ممارسات لا تمت بصلة إلى المعايير الأكاديمية، وإلا كيف يجرؤ بعض المسؤولين في جامعات معينة تنتسب

يحملها ان يعمل على المساحة الكونية من دون اشكال، وفق دكاش، فالمؤسسات الأكاديمية المرموقة لا وجهة لها سوى إعلاء شأن البحث العلمي الأساسي والعملي الضروري للتعليم فيؤدي لبنان ومؤسساته الجامعية الدور الريادي في تقوية عالم المعرفة واقتصادها.

تقول أوساط في الجامعتين اليسوعية والأميركية أن فضيحة التزوير وبيع الشهادات، وإن كانت تخضع اليوم للتحقيق ومتابعة القضاء، إنما هي أكبر من ذلك بكثير، وترتبط ببنية النظام الجامعي نفسه الذي نشأت على هامشه طفيليات باتت تؤثر على التعليم العالي برمته. من هنا فإن دور الجامعات لا يقتصر على إصدار بيان شجب واستنكار أو التغطية على المخالفات بطريقة غير مباشرة، إنما عليها المساهمة في تنقية القطاع، ودفع مجلس